المرأة والتحرر من الاعتراف المشروط

مصطفى حجازي

أصبحت قضية المرأة مالئة الدنيا وشاغلة الناس، حيث هي في قلب برامج التنمية وطروحاتها، كما أنها في قلب الجدل العاصف في عالمنا ما بين أصالة وسلفية وحداثة وتجديد. وبمجرد طرح قضايا المرأة بهذا الانتشار وتلك الحرارة يمكن اعتبار معركة تحررها واسترداد حقها في الاعتراف بكيانها الإنساني على طريق الحسم، حيث وصلت الأمور في حالات كثيرة إلى نقطة اللاعودة، رغم موجات الردة والتذبذب هنا وهناك. فالفارق أصبح نوعياً في بعض الشرائح بين جيل الجدات وجيل الحفيدات بما يكاد يشكل حالة قطيعة تطورية. إننا بصدد حالة تتجاوز مسألة التغير التدريجي التراكمي البطيء والطويل النفس، كما تذهب إليه بعض الأدبيات، وصولاً إلى بروز حالة أصبحت فيها فتيات الجيل الجديد تتساوى مع الشباب، بل تتفوق عليه بنسب لا يستهان بها. وإذا أخذنا الكفاءة الكلية للشخصية كمعيار، بمعنى الاقتدار على المستويات العقلية/ المعرفية والنفسية (الذكاء العاطفي) والاجتماعية والمهنية، يلاحظ تكافؤ متزايد في نسب الأعداد بين الصبيان والبنات.

على أنه يتعين التوقف عند بعض الاعتبارات المنهجية قبل الاسترسال في هذا الكلام، ابتغاءً لمزيد من الدقة والتحديد في الطروحات، وكي يتوفر للبحث الفاعلية المطلوبة. يتخذ الحديث في الأدبيات المتعلقة بالمرأة طابع التعميمات التي قد

تكون مُخلَّة أو حتى مُضلِّلة. فليس هناك واقع واحد وحيد في مستواه وطبيعته لامرأة عامة. إننا كما هو معروف واقعياً بصدد شرائح عدة من النساء تصل الفوارق بينها أحياناً إلى حد القطيعة، ولكل منها ظروفها وخصائصها وقضاياها ومرحلتها التطورية، تماماً هو شأن التنمية وتفاوتاتها. وبالتالي فالحديث عن المرأة هو أحاديث، والقضايا والاحتياجات تتطلب معالجات مختلفة وبرامج تَدَخُّل نوعية. وكل ذلك طبعاً ضمن التوجه العام لتحرير المرأة واستردادها للاعتراف بكيانها الإنساني الذي تعرَّض لهدر تاريخي طويل الأمد؛ إنما يتنوع هذا الهدر في الدرجة والمستوى.

نقصد بالهدر عدم الاعتراف بكيان الإنسان أساساً فيما قبل الاعتراف بحقوقه، أو حريته ومشاركته في الشؤون العامة، أو مساواة المرأة بالرجل على مستوى القوانين والتشريعات. ويتفاوت الهدر في حالة المرأة من إهراق الدم، كما هو الحال في الجنايات التي يُطلق عليها تسمية جنايات الشرف، حيث يُختزل كيان المرأة في كونها مجرد غشاء بكارة يتركز فيه كل شرف العائلة أو العشيرة، إلى هدر إنسانيتها حين ترضخ هي والرجل لمختلف صنوف التخلف والحرمان فيما يُعرَف «بما دون خط الفقر» الذي هو في الآن عينه دون خط البشر أو الكرامة البني آدمية. ذلك أن حالات الحرمان والفقر المفرطة لا تقتصر على البعد الاقتصادي/المادي وعدم إشباع الحاجات الأساسية، بل هي تؤدي إلى انهيار قيمة الإنسان ذاته، مما يجعل كيانه يهون في نظر الآخرين، كما في نظر ذاته. وهو ما يتيح مختلف ألوان استباحة هذا الكيان من خلال مختلف صنوف الاستغلال الذي قد لا يقف عند حد. وتمر سلسة الهدر بالتنكر للحق في المساواة بين الجنسين، والاعتراف بالكيان المستقل والإرادة الشخصية وحرية الاختيار والقرار كما هو شأن وضعية المرأة في النظم البطركية على اختلافها (من قبلية وعشائرية). يتخذ الهدر هنا طابع تحويل المرأة إلى مجرد أداة مصاهرة تعزز تحالفات العشيرة، أو تزاوج داخلي تعزز روابطها الداخلية وعصبيتها. وما دامت المرأة تقبل دور الأداة هذا أو ترضخ له فهي معترف بها ومصانة وموضع تعزيز وتكريم وسخاء في الإنفاق عليها. كما يهدر كيان المرأة من قبل الأصوليات الدينية عندما تُختزَل إلى رمز الشر والسوء، وأداة لإسقاط كل النقائض وأوجه العيب والعار على دلالة كيانها؛ في محاولة دفاعية من قبل الذكور للتخلص من قصورهم وعيوبهم وعارهم. ومن أوجه الهدر كذلك استخدام جسد المرأة كأداة في الإعلان للدعاية إلى مختلف السلع. وعلى مستوى أرقى، أي مستوى النخبة، هناك هدر لوعي المرأة وفكرها وكفاءتها تشترك فيه مع الرجل، ولو أن نصيب هذا الأخير قد يبدو أقل فداحة ظاهرياً. في كل هذه الحالات هناك تنكّر للاعتراف بتمام كيان المرأة وقيمتها وحصانتها، أو انتقاص متفاوت في مقاديره من هذا الكيان. ولأن هناك هدراً للكيان والمكانة والقيمة والدلالة تصبح الاستباحة، ويصبح

الاستغلال والتنكر للحقوق والانتقاص منها ممكناً. تلك هي حقيقة المعركة الممتدة في الزمان والمكان والمتنوعة المستويات والمداخل التي تخوضها المرأة، ويشاركها فيها كل من يقر بأن لا اعتراف ممكن بإنسانية الرجل ومكانته وقيمته وحصانته إلا بالتساوي بين الجنسين. فالهدر على مستوى أو في جانب يُولِّدُ هدراً للجوانب والمستويات جميعها.

على أن ما يجمع معظم ألوان الهدر في حالة المرأة هو ما يمكن أن نطلق عليه تسمية «الاعتراف المشروط». يُعترَف بالمرأة وكيانها بشرط أن تكون أداة للرجل أو العائلة أو الجماعة أو القبيلة أو حتى المجتمع الأوسع. ويعترف لها بحقوق ما دامت تمتثل لرغبة السلطة القائمة وتخضع لها في حالة من الانقياد والتبعية. الاعتراف المشروط هو أن تكون المرأة كما تريد لها السلطة أن تكون على مستوى الرغبات والحاجات والسلوكات والتوجهات. إنه نقيض الإرادة الحرة والرغبة النابعة من الحاجات الخاصة والقرار والخيار المنطلق من مركز الضبط الداخلي، والمرجعية الذاتية والحق في التصرف بالكيان، وفي بناء نوعية وجود قائم بذاته. الاعتراف المشروط يرتهن كيان المرأة، ويمنع الحق في رغبات ذاتية ورؤى وقرارات وتوجاهت وسلوكات نابعة من الداخل. مع الاعتراف المشروط تتحول المرأة إلى كيان يرغب ويتصرف ليس انطلاقاً من دوافع الذات الحميمة ورغبتها في الانطلاق بل من خلال ما يُراد لها أن ترغب، وما يُطلَب منها أن تتصرف، وكيف يُفرَض عليها أن ترى ذاتها والعالم والآخرين. وينطبق ذلك على مكانتها الاجتماعية أو العائلية أو الزوجية أو المهنية لا فرق. إنها مقبولة مكانة وكياناً بمقدار ما تمتثل لما يُراد لها أن تكون، لما يُفرَض عليها من وظائف ويُقنَّن لها من سلوكات، ويُختار لها ما يجب أن ترغب فيه من رغبات. وإنها مقبولة ما دامت تمتثل لما يُعطى لها من قيمة ودلالة ومكانة، وتتمثّلها نفسياً وتجسّدها كيانياً باعتبارها طبيعتها ذاتها؛ وذلك هو الهدر الكياني بعينه. فماذا تكون النتيجة؟

يُنتِج الاعتراف المشروط الذي يشكل حالة الهدر العام لكيان المرأة في مختلف الشرائح السكانية عدة حالات من تزوير الخبرة المعاشة، حيث تضطر المرأة إلى التمويه والدفاع والتنكر للذات. وعن هذا التنكر تتولد الغربة عن الذات نظراً للحاجة إلى الامتثال لتوقعات الآخرين، فيتم قمع الرغبات الحميمة والمشاعر الأصلية والدوافع الفطرية. قد يحدث تمرد على هذه الغربة المفروضة على شكل مجابهات وصراعات تتعدد أشكالها ومجالاتها. إلا أن التمرد يبقى ضمن القلة القليلة، أما الغالبية فهي تضطر تحت وطأة قلق النبذ والعقاب والتهديد بالحرمان الذي تفرضه السلطة السائدة إلى الانسحاب واليأس والاستسلام؛ إيثاراً للسلامة، ما دامت المعركة غير متكافئة، والتهديد الخارجي قد لا يرحم. وهكذا تعيش المرأة من هؤلاء انطلاقاً من مرجعية خارجية، على

حساب إلغاء مرجعيتها الذاتية النابعة من دوافعها، وحاجاتها ورغباتها ومشاعرها الأصلية التي وحدها تحقق لها كياناً نامياً يجد ذاته في إنجازه وصناعة مكانته، بدل أن يجدها في الامتثال للتوقعات والتصورات المرسومة لها. وينتج عن ذلك أيضاً عدم اتساق السلوك من خلال الوقوع في حالات من التجاذب الوجداني ما بين رغبات دفينة في التحرر والانطلاق، ودوافع مضادة للامتثال والمسايرة. ويؤدي التنكر للذات في الآن عينه إلى التنكر للواقع وانحسار مبدأ الواقع في سلوكات تتخذ طابع القطعية، وفي حالة من التصلب النفسي وفقدان المرونة تجاه الذات والآخرين وبالتالي تعثّر النمو.

وهكذا يصيب الأذى القسط الأكبر من الطاقات النمائية وتعاق آلية النمو الذاتي، ومعها تعاق الصلة مع الذات الحميمة والألفة معها، والتوافق الداخلي الذي يصاحب عادة الاعتراف غير المشروط بكيان الإنسان. تصبح المرأة دفاعية استجابية بدلاً من أن تكون منطلقة وفاعلة بكامل طاقاتها الفكرية والجسدية والوجدانية (مما يعرّف الصحة النفسية).

من هنا يتضح أن معركة تحرير المرأة هي أبعد وأكثر حيوية وأهمية بالنسبة لإطلاق طاقات نصف المجتمع وتفعيلها، والارتقاء بنوعية الحياة ذاتها، من مجرد المعارك والمنازعات على الحقوق والتشريعات التي تُحوَّل إلى قضايا خلافية، وبالتالي قضايا مطروحة للتفاوض والتسويات القابلة للزيادة والنقصان. بل يذهب الأمر أبعد من ذلك حين تتم المماطلة بحجة الأولويات الأكثر إلحاحاً، أو حين تظهر الانتكاسات الارتكاسية كما هو الشأن مع الأصولية ومواقفها من قضية المرأة. ولا بد بالتالي من تصويب طرح قضية تحرير المرأة لأنه لا يمكن لمجتمع أن يتمتع بالعطاء والنماء والصحة والحيوية إلا من خلال الاعتراف غير المشروط بالإنسان باعتباره مركز القيمة، والاعتراف بكفاءاته وطاقاته وفكره ووعيه، أي باختصار استرداد كامل الاعتبار الإنساني الذي وحده يمهد السبيل لبناء نوعية حياة راقية متجددة وخلاقة. وأكثر ما ينطبق ذلك على الشرائح الأشد تعرضاً للاعتراف المشروط وهدر الكيان، وفي مقدمتها المرأة. فلقد أصبح معروفاً أن المرأة هي التي تحدد نوعية الحياة في الأسرة فيما يتجاوز التسهيلات المادية. وما دامت تخضع للهدر والاعتراف المشروط وتزوير الوجود، فإنه لا يمكن بناء نوعية حياة راقية ومعافاة. وعليه تصبح معركة المرأة والاعتراف غير المشروط بكيانها وطاقاتها الحية والحيوية، معركة عامة للارتقاء الاجتماعي، وليست مجرد مطالب نسائية قابلة للأخذ والرد.

إلا أن المعركة الخارجية مع السلطة السائدة لانتزاع الاعتراف غير المشروط ليست كل شيء. إنها نصف مهمة تحرير المرأة. ويبقى النصف الآخر المتمثل بالتحرر

الذاتي والوصول إلى الاعتراف غير المشروط بالكيان الذاتي في خصائصه وطاقاته وديناميّاته ووجداناته. المعركة مع السلطة السائدة لا تحقق وحدها نوعية الحياة الإنسانية المأمولة للمرأة، وبالتالي للمجمتع. ذلك أن الاعتراف المشروط المفروض من الخارج يتحول عادة إلى اعتراف مشروط مفروض ذاتياً. القيود والتوقعات الخارجية لا تفعل فعلها من خلال الضغوط الخارجية وحدها؛ إنها لا تنجح وتستتب إلا من خلال اجتيافها وتمثلها ذاتياً. تماماً كما أن التسلط لا ينجح ويستتب إلا حين يؤدي إلى تشكيل شخصية خاضعة ظاهرياً ومستبدة داخلياً. وتماماً كما لا تنجح أنظمة القمع والمخابرات إلا حين يتحول مفعولها إلى الداخل فيصبح المرء مخابراً على ذاته، ورقيباً عليها يمنع عليها حتى الرغبة أو الأمل في التمرد والمجابهة.

وهكذا فلا يكفي تعديل الشروط الخارجية وإزالة الاعتراف المشروط للقضاء على هدر الكيان وحيويته وطاقاته الأصلية. لا بد من معركة قد لا تكون أقل ضراوة للقضاء على اجتياف الاعتراف المشروط وتمثل النظرة إلى الذات والوجود التي يفرضها، وما ينتج عنه من سلوكات وردود فعل. معركة المرأة مزدوجة إذاً: مع سلطات القمع الخارجية من ناحية، ومع ما تراكم وتشكل في كيانها الذاتي خلال عملية الاعتراف المشروط التاريخية من الناحية الثانية. وليس ذلك بالمستغرب فهو ينطبق على كل من تعرَّض للاستبداد والقهر والهدر من رجال ونساء وشعوب مستعبَدة أو رازحة تحت الاحتلال أو الاستعمار. فلقد أثبتت الشواهد التاريخية والراهنة أن تحرر شعب من الاحتلال أو الاستعمار واسترداده حريته الخارجية لا يضمن له حسن استغلالها ذاتياً. رفع الاحتلال هو نصف المعركة، ويبقى نصفها الآخر المتمثل بترميم الدمار الذاتي الذي غرسه في النفوس. بذلك وحده تُستردَ إمكانية إطلاق الطاقات الحية الأصلية، ويستعيد الكيان صلاته مع ذاته ووفاقه معها، ويتحقق قدر ملائم من الانسجام الوجودي، وتتحرك آلية النماء ذاتياً ومجتمعياً.

وقد لا تقل المعركة الذاتية لترميم الخراب الكياني عن معركة انتزاع الحقوق ضراوة. إنها معركة إزالة الركام التاريخي الذي طمس نواة الذات الأصلية وطاقاتها النمائية الحية، من خلال ما ولّده من تشويهات وتحريفات واستلابات تراكمت على بنية الشخصية والنظرة إلى الذات والوجود حتى أصبحت الواقع البديل الذي كاد يمثل طبيعة كيان المرأة ذاته. ذلك أن الاعتراف المشروط يشكل الشخصية ويقولبها في النماذج التي تخدم السلطة السائدة على مستوى الرؤى والقيم والدوافع والسلوكات. وحين تتكون هذه الشخصية المشروطه لا تطمر الذات الحقيقية فقط، بل هي تُلوِّن إدراكات الإنسان (امرأة، أو رجلاً لا فرق) وتُحوِّرها، كما تحدد المواقف والأحكام. وتترابط عناصر عملية الاعتراف المشروط لتُشكِّل أساس بنية الشخصية المهدورة،

مُكوِّنة نواة مفهوم الشخص عن ذاته وعن عالمه وعن الناس الآخرين وعلاقاته بهم وأنماط تفاعله معهم. وقد تصبح هذه البنية ثابتة تتغذى ذاتياً وتعيد إنتاج ذاتها، وبالتالي فهي تقاوم التغيير. وأكثر من ذلك قد يتكيف الشخص معها ويألفها، ويُحوِّر الوقائع للحفاظ عليها بدون أن يدري أو يعي بالطبع. كما أنها تترسخ كبنية شخصية من خلال تكرار انتقاء ما يؤكدها، وتجنب ما يخالفها أو يخرج عنها. ومن هنا مقاومة التغيير الذاتي الذي يُلاحَظ عند شريحة من النساء اللواتي يعتبرن التساؤل حول سلطة الرجل أو تحديها منافياً ليس للأخلاق والقيم، بل لطبيعة الأنوثة ذاتها، مما نلحظه في ردود فعل الاستهجان حين تُطرَح عليهن بعض قضايا مساواة المرأة بالرجل.

من أبرز الأمثلة على تشكل بنية الشخصية هذه رسوخ القناعة بقصور الاستقلالية والأداء، مما يتمثل في التوقعات من الذات والمحيط، بطريقة تؤثر على إدراك قدرة المرأة على الانفصال والبقاء والحياة المستقلة، أو النجاح في الأداء. ويترجم ذلك بالميل إلى الاتكالية الطفلية، والقناعة بانعدام الجدارة، والإحساس بالضعف الذاتي والقابلية للأذى، أو التورط في شرك الارتهان العاطفي والوجودي للآخرين، وبالتالي قصور نمو الذات.

ومنها كذلك تغليب مرجعية الآخرين، أو ما يسمى بمركز الضبط الخارجي. وهو يتمثل في التركيز المفرط على رغبات الآخرين ومشاعرهم واستجاباتهم وتوقعاتهم على حساب الحاجات والرغبات الذاتية، بغية كسب رضاهم وقبولهم وحبهم والحفاظ على الإحساس بالارتباط معهم، أو تجنب انتقامهم. وتتضمن هذه الحالة عادة قمع الميول الذاتية وعدم التنبه لها، أو قمع الغضب وما يدفع إليه من تمرد وثورة. وهكذا يسود الانقياد والرضوخ على مستوى الحاجات والرغبات والعواطف، والتضحية بالذات بحثاً عن الاعتراف والقبول. كما تتكرر لدى بعض النساء حالة الضبط المفرط واليقظة الزائدة المتمثلين في التأكيد على قمع المشاعر والخيارات العفوية، أو الإحساس بالحاجة إلى الامتثال إلى قواعد وتوقعات داخلية متصلبة، في نوع من فرض دكتاتورية جوانية على الأداءات والسلوكات التي تسبغ عليها دلالات خلقية. ويتم ذلك على حساب عفوية التعبير عن الذات، والاسترخاء والعلاقات الحميمة. الكمالية الزائدة والتضحية بلا حدود والتزمّت المفرط واللهاث وراء تجنب الأخطاء تطغى على المتعة والفرح والتواصل الحميم مع الذات والارتياح الداخلي.

وحين تتشكل مثل هذه البنى الشخصية وسواها، تتحرك دينامية نفسية داخلية لتعززها وترسخها يمكن أن تتخذ بعدين اثنين.

أولها الحفاظ على هذه البنية من خلال الانتقائية المفرطة وتعميم الرؤى والأحكام،

وتضخيم المعطيات والأفكار المؤيدة لها، والتنكر للوقائع والمعلومات المعارضة لها. كل ذلك يضفي على الإدراك والوجدان والسلوك حالة من التصلب المميز للهدر الإنساني الناتج عن الاعتراف المشروط. يحاول من يعاني من هذه الحالة (إمرأة أو رجلاً، فرداً أو جماعة لا فرق) أن يثبت صحة هذه البنية بكل الوسائل والأسانيد المتوفرة وحتى المختلقة. حتى أن الإدراك المعرفي والقناعة العقلية تظل عاجزة عن التغيير لأنها تلقى مقاومة على المستوى الوجداني. وهكذا تنادي بعض النساء بالتحرر فكرياً وتقتنع به معرفياً إلا أنها تقاومه في الواقع وجدانياً.

أما البعد الثاني فيتمثل في ردود الفعل العكسية، وتعويض الامتثال للاعتراف المشروط من خلال التأكيد على المواقف والأفكار والسلوكات النقيضة بدلاً من السلوكات الواقعية. هنا تظهر حالات التمرد، والعناد، وسرعة الإثارة والحساسية المفرطة، والمجابهة والمبالغة في استعراض الاستقلالية وصولاً إلى الاستعراض النرجسي. كما قد يظهر التطلب الزائد والتسلط والاستحواذية، والمبالغة في الاكتفاء الذاتي، ورفض النقد، أو رفض كل صور الأنوثة التقليدية وأدوارها، بما فيها دور الأمومة أحياناً. وهكذا فبدلاً من أن تعيش المرأة حياة نفسية وعلائقية متوازنة تصبح أسيرة التطرف والمبالغات وردود الفعل ذات التكلفة النفسية العالية أحياناً، حيث قد تصل إلى حد تحميل ذاتها أعباءً متعبة تؤذي ارتياحها وانسجامها وانفتاحها وسعادتها. وقد يكون من أكثر ردود الفعل دلالة على هذا الصعيد التعويضي تلك السلوكات والمواقف التي تتخذ طابع المزايدة على أدوار الرجل التقليدية في نوع من التماهي به وبأدواره ودلالتها، من خلال تجاهل الكيان الحميمي الأصيل للمرأة. فإن هي انخرطت في هكذا مزايدة تكون قد أوقعت نفسها في الشرك ذاته الذي نصب لها من خلال الاعتراف المشروط الذي فرضته عليها السلطة البطركية. إنها تُكرِّس عندئذ تجاهل كيانها لمصلحة لعب الكيان ذاته الذي أهدر إنسانيتها في المقام الأول، وفرض سطوته وانتشاره باعتباره النموذج الأوحد والمرجعية الوحيدة.

إننا هنا بإزاء هدر الكيان من خلال هدر الوعي بالخصوصية الذاتية والطاقات النوعية وأحقيتها في أن تكون بذاتها ولذاتها، كقطب أساسي ومرجعي يشكل الغيرية الأصلية التي وحدها تستطيع أن تتلاقى وتتفاعل مع مرجعية الرجل فتغنيها وتغتني من التفاعل والتكامل معها، في لقاءات تتصف بالتباين والتقاطع والتماثل؛ مما يطلق حيوية النماء وغناه وصيرورته. وعليه فالمعركة مزدوجة مع قوى الهدر لكيان المرأة؛ الهدر الخارجي المفروض بالاعتراف المشروط من قبل السلطة البطركية في آليتها وإرغاماتها ورموزها وقنواتها، والهدر الذاتي المتمثل باجتياف الاعتراف المشروط والانصياع له، وإعادة إنتاجه باعتباره يشكل طبيعة المرأة ذاتها، أو هكذا هو يُقدَّم ويجد

تبريره. هناك مبرر وحاجة إذاً، لكشف مواضع وحالات الأذى الذاتي والذي ترسخ نتيجة الاعتراف المشروط بالمرأة من خلال اختزال كيانها وأسطرته في بعض الأدوار والسمات والسلوكات. وليس الهدف من ذلك إجراء دراسة تحليلية نفسية مرضية؛ فنحن لسنا بصدد حالات العصاب التي يتعامل معها التحليل النفسي، والتي تم توسلها أحياناً في الحديث عن المرأة، بل نحن بصدد التصدي للمرض الكياني المفروض وكشف مستوراته ونقاط تمترسه وأشكال مقاومته، كتمهيد أو شوط أول نحو الكشف عن المميزات الأصلية والإيجابيات ومواقع الاقتدار النوعية. إننا بصدد تجاوز هيمنة الاستبدادي الخارجي والمرضي الداخلي، وصولاً إلى إطلاق حركية نماء الحي والمعافى والمنتج والمنجز والأصيل في كيان المرأة. إننا بصدد ضرورة التحول من النموذج المرضي الذي طالما تعامل مع أوجه الاضطراب والقصور، إلى النموذج الإيجابي الذي يكشف وينمي قوى الاقتدار والعطاء المميزة لكيان المرأة نوعياً؛ وهي مهمة تستطيع هي وحدها القيام بها. فإن هي فعلت وتمكنت من كشف مواضع الاقتدار والعافية والنماء في خصوصياتها النوعية، لا شك ستتمكن عندئذ من مساعدة الرجل على إزاحة الركام عن ذاته الأصيلة بدوره، وتساعده على التحرر من الأدوار ونظم التوقعات التي سُجن فيها من خلال نظام اعتراف مشروط خاص بالذكورة. ستتغير عندها ولا شك قواعد اللعبة من خلال تغيير دلالة اللاعبين وأدوارهم، وصولاً إلى بناء نوعية حياة أكثر ارتقاءً واقتداراً وامتلاءً، مما أصبحت البشرية بأمس الحاجة إليه.

تتطلب هذه المهمة الكيانية تحولاً في النموذج البحثي. فجلّ الأبحاث الخاصة بالمرأة، سواء تلك التي أنجزها عنها الرجال، أم تلك التي أنجزتها هي عن واقعها؛ لا تزال تدور في إطار نموذج بحثي ذي مرجعية ذكورية وضمن أفقه. ومن المعروف في فلسفة العلم أنه حين يسود نموذج معرفي في مجتمع علمي ما، فإنه يحدد القضايا التي تعتبر وحدها موضوعات للبحث العلمي، كما يحدد المنهج الذي يتم تناولها من خلاله. والأخطر من ذلك أنه يقفل أفق الرؤية ضمن هذا المجتمع العلمي، فلا يعود أفراده ينظرون إلى ما يخرج عن حدوده أو يتجاوزه، بل يظلون أسرى مرجعياته وممارساته وأهدافه، كما نتائجه. فكل من الماركسية والسلوكية والتحليل النفسي على سبيل المثال تفرض نموذجها الآسر للفكر ولأفق النظرة على المنتمين إليها، حيث يتصور الواحد منهم أن ذلك هو المنهج العلمي الذي يخرج عن نطاق التساؤل. وعلى صعيد المرأة قد يتعين التفكير فيما إذا كانت طروحاتها قد وقعت أسيرة لنموذج معرفي ذكوري حتى ولو اتخذ أحياناً طابع الرفض والتمرد. فقد يكون هذا الرفض وذاك التمرد لا زالا يجريان من ضمن حدود النموذج وأفقه الفكري المقفل. تلك مهمة يتعين على مجتمع النساء الباحثات والمفكرات أن يقوم بأعبائها. وهو إن فعل فلا بد أنه سيُحدث اختراقاً

معرفياً من خلال إحداث القطيعة المعرفية الضرورية لتقدم المعرفة. وحدها القطيعة المعرفية ونقض النماذج المهيمنة على الفكر والممارسة تحقق التقدم العلمي والفكري، كما ذهب إليه كبار فلاسفة العلم في القرن العشرين وعلى رأسهم كارل بوبر، وغاستون باشلار، وتوماس كون. وذلك هو محرك هذه الثورة المعرفية البالغة الخصب والحيوية التي انخرط فيها المجتمع الفكري في الغرب، مقدماً لنا ثورات منهجية تنقض بعضها بعضاً، في حالة من التجاوز الدائم، وإعادة الطرح وتغيير المنظورات والمرجعيات. وقد يكون هناك مجال لثورة فعلية في نوعية الحياة، إذا تمكَّن مجتمع النساء البحثي والفكري من القيام بمثل هذا وصولاً إلى القطيعة المعرفية مع النماذج السائدة في مسائل الرجل والمرأة والذكورة والأنوثة. ولا شك أن النتيجة وبصرف النظر عن مضمونها ونوعها وتوجهاتها، ستشكل فتحاً لآفاق الرؤية، وإطلاقاً لدينامية نمائية حيوية وخصبة، لا تقتصر على اكتشاف مكامن القوة الإنسانية ومنابع الاقتدار والعطاء الأصيل المغاير والمتمايز، بل هي تصنعهما وتبنيهما.